بيان منظمات المجتمع المدني الختامي للجلسة الـ 52 لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة

بيان مشترك[1]

نرحب بالقرار الذي قدمته منظمة التعاون الإسلامي لضمان التنفيذ الكامل لقرار المجلس بشأن قاعدة بيانات الأمم المتحدة للشركات التجارية المنخرطة في المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وكذلك نشر التحديث الجزئي لقاعدة البيانات الصادر عن مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في 30 يونيو 2023. لقد أثّر القصور في الامتثال الكامل بإصدار تحديث دوري لقاعدة البيانات على فعالية ومصداقية مجلس حقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى حد كبير. ومن ثم، فالقرار المقدم في الجلسة الـ 53 يمثل خطوة مهمة للأمام، ومن الأهمية بمكان إجراء التحديثات المستقبلية سنويًا، بشكل منتظم، بما في ذلك إضافة وحذف الشركات من قاعدة البيانات، حسب الاقتضاء، لضمان إتاحة معلومات دقيقة وشاملة في هذا الصدد لجميع أصحاب المصلحة المعنيين. وكم نأسف أن بعض الدول لم تصوت لصالح القرار الخاص بضمان التنفيذ الكامل لقاعدة البيانات، ونعتقد أن في ذلك إخفاق، يشكل مثالاً خطيراً على ازدواجية المعايير. ونحث الدول التي امتنعت عن التصويت أو صوتت ضد القرار على البدء في التعامل مع هذه القضية بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وواجباتها كدول أعضاء في الأمم المتحدة.

كما نرحب أيضًا بالقرار الخاص بمعالجة القيود المفروضة على وصول المجتمع المدني ومشاركته في عمليات صنع القرار، بما في داخل الأمم المتحدة. فقد سبق ودعونا الدول الأعضاء إلى تمكين وإضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة الفعالة لمنظمات المجتمع المدني عبر الإنترنت في الاجتماعات المختلطة، واستحداث آليات اعتماد شفافة وعادلة ومراعية للمنظور الجنساني. وفي هذا السياق نثني على تطرق نص القرار للدور المهم الذي يؤديه المجتمع المدني في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك رصد الانتهاكات والتجاوزات وتوثيقها والتوعية بها، لكننا نأسف في الوقت نفسه لعدم إبراز القرار دور المجتمع المدني وكذلك ولاية المجلس في منع مثل هذه الانتهاكات والتجاوزات. كما نستنكر عدم معالجة القرار لمسألة إساءة استخدام القوانين المقيدة للمجتمع المدني بطريقة أكثر شمولاً، لكنه شدد على عدم جدوى القيود المفروضة على المجتمع المدني، بما في ذلك القيود المرتبطة بتلقي التمويل.

نحن نقدر دعوة الدول إلى تشكيل أو تعزيز آليات جمع المعلومات والرصد، بما في ذلك عبر الاستفادة من البيانات المتاحة لدى المجتمع المدني، لجمع وتحليل والإبلاغ عن البيانات المتعلقة بالتهديدات أو الهجمات أو العنف بحق المجتمع المدني وأعضائه. كما نقدر طلب المفوض السامي لإعداد تقرير يفند التحديات ويقدم أفضل الممارسات في التقييم المنتظم لاتجاهات الفضاء المدني بالاعتماد على آراء منظمات وأعضاء المجتمع المدني، من بين أمور أخرى. الأمر الذي قد يؤدي، على المدى الطويل، إلى تطوير منهجية جماعية تتضمن مؤشرات ومعايير من شأنها أن تسمح بالمراقبة الفعالة والمنتظمة لتطورات الفضاء المدني على المستوى الدولي. كما ندعو الدول مواجهة مساعي مصادرة الفضاء المدني، وتقديم الدعم لبناء قدرات منظمات المجتمع المدني وتعزيز قدرتها على الصمود.

وفي إطار هذه الجلسة، نرحب أيضًا بتركيز قرار المجلس الخاص بالمهاجرين على انتهاكات حقوق الإنسان أثناء العبور. لكن القرار فشل للأسف في الاستجابة لدعوة أكثر من 220 منظمة من منظمات المجتمع المدني لتشكيل آلية تحقيق أممية في وقائع التعذيب والقتل وغيرهما من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على الحدود الدولية وحولها. وعليه، نطالب بمزيد من التركيز على الرصد في لجنة ما بين الجلسات، باعتبارها نقطة انطلاق نحو استجابة من متناسبة للمجلس مع خطورة الموقف. لقد تزامن بدء الجلسة

[1] الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، المنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية، معهد حقوق الإنسان التابع لنقابة المحامين الدولية، الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، مبادرة الكومنولث لحقوق الإنسان، مركز الحقوق الإنجابية، حماية المدافعين (مشروع المدافعين عن حقوق الإنسان في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي) ومركز الخليج لحقوق الإنسان.

الـ 53 مع واقعة مروعة أخرى أسفرت عن موت المئات في البحر. والآن، ينبغي إنهاء هذا التطبيع مع أعداد الوفيات الناجمة عن سياسات وممارسات إدارة الحدود والشبكات الإجرامية. فهل ما زال المجلس بحاجة لمزيد من الفظائع المروعة كي يتحرك؟

نرحب بتبني المجلس قرار بشأن زواج الأطفال والزواج القسري المبكر، وأخر بشأن العنف بحق النساء والفتيات. يحدد القرار بشأن زواج الأطفال والزواج القسري المبكر، الأسباب الجذرية للزواج القسري، ويدعو المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى وضع مبادئ توجيهية عملية تساعد الدول على منع الزواج القسري والقضاء عليه، مع التركيز على استقلالية النساء والفتيات. بينما ينظر القرار الخاص بالعنف بحق النساء والفتيات في العنف المنهجي بحق النساء والفتيات في أنظمة الاحتجاز الجنائي، ويركز على احترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان للنساء والفتيات في الحجز الجنائي، بالإضافة إلى قواعد بانكوك ومانديلا.

وبالمثل، نرحب باعتماد القرار بشأن "تأثير نقل الأسلحة على حقوق الإنسان"فضمان استمرار معالجة آثار نقل الأسلحة على حقوق الإنسان يشكل جزءً بالغ الأهمية من عمل المجلس- سواء الأسلحة التي حصل عليها المدنيون أو الأسلحة التي تم نقلها. ونتطلع إلى حلقة العمل التي تعقد بين الجلسات لتقييم دور الدول والقطاع الخاص في منع ومعالجة وتخفيف الآثار السلبية لعمليات نقل الأسلحة على حقوق الإنسان. كما نرحب أيضًا بالقرار الخاص بالتقنيات الرقمية الجديدة والناشئة، والذي يعزز الحاجة إلى احترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها في ظل أنظمة الذكاء الاصطناعي. ينص القرار على تعزيز دور المفوضية السامية لحقوق الإنسان في تقديم خبرتها بشأن الآثار المترتبة لهذه التقنيات على حقوق الإنسان، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، إلى هيئات وآليات وعمليات الأمم المتحدة الأخرى. ونحن نعتقد أن تعزيز هذه الخبرة الحالية أمر حيوي لضمان اتباع نهج يركز على حقوق الإنسان أولاً، لا سيما في ضوء العدد المتزايد لمبادرات الأمم المتحدة ذات الصلة بهذا الموضوع. كما نثني على تطرق القرار لأن بعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي "تشكل خطرًا غير مقبول على حقوق الإنسان." ومن ثم، ندعو الدول إلى وضع هذا القرار موضع تنفيذ، وحظر تلك التقنيات التي يمثل استخدمها خرقًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وفيما نرحب بتبني القرار الذي يمدد ولاية المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني باستقلال القضاة والمحامين لمدة ثلاث سنوات، فأننا نأسف لاعتماد قرار جديد بشأن مكافحة الكراهية الدينية التي تشكل تحريضا على التمييز والعداء أو العنف. ففيما نشعر بالفزع إزاء تصاعد خطاب الكراهية بحق الأشخاص على أساس دينهم أو معتقدهم في جميع أنحاء العالم، إلا أن هذا القرار لا يهدف في النهاية إلى حماية هؤلاء الأفراد، بل حماية الكتب والرموز الدينية التي لا تتمتع بالحماية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. ونعتبر أن حظر تشويه صورة الأديان يغذي الانقسام والتعصب الديني ويصادر فرص الحوار بين الأديان، كما يمكن أن يسهل انتهاكات حقوق الإنسان بحق الأقليات الدينية. فبينما يعتبر حرق الكتب المقدسة أمرًا مهينًا ومستفزا من قبل الكثيرين، إلا أن هذا ليس عملاً تحريضًا في حد ذاته، ولا ينبغي معالجة مثل هذه الأفعال إلا من خلال الفضاء المفتوح للحوار والنقاش والاعتراض. فمن خلال استحضار لغة تشويه صورة الأديان، يعرض هذا القرار أكثر من عقد من التقدم إلى الخطر ويخاطر بتقويض خطة العمل الإيجابية التوافقية لمكافحة التعصب الديني التي تحققت في القرار التاريخي 18/16 في عام 2011.

نأسف أيضًا لأن القرار المتعلق بمساهمة التنمية في التمتع بحقوق الإنسان يضعف الترابط بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. ونعيد التأكيد على مخاوفنا العميقة بشأن الهدف طويل المدى لهذه المبادرة، في ضوء ملاحظات صاحب القلم خلال المفاوضات بأن "مساهمة التنمية في حقوق الإنسان هي منهجية تتعارض مع مناهج التنمية القائمة على حقوق الإنسان والتي حظيت بتأييد واسع من قبل الأمين العام ووكالات الأمم المتحدة والدول. ومن ثم، نأسف لإدراج مفاهيم محلية غير محددة مثل "حياة أفضل" و "تنمية عالية الجودة" و"نهج التنمية الذي يركز على الناس" في متن القرار، بينما فشل القرار في فحص المقترحات الوسطية لإعادة تخصيص الموارد لتلبية احتياجات المفوضية السامية لحقوق الإنسان لتنمية القدرات على نهج التنمية القائم على حقوق الإنسان. كما نأسف أن صاحب القلم تجاهل الشواغل القوية المشتركة في جميع المناطق، بما في ذلك البلدان النامية وهو ما يتبين في امتناع كوستاريكا وشيلي وجورجيا والهند وباراغواي، رغم الالتزامات بالسعي إلى توافق في الآراء والمشاركة البناءة.

نرحب باتخاذ القرار بشأن بيلاروسيا، الذي يجدد ولاية المقرر الخاص لسنة أخرى. إذ لا يزال دور المقرر الخاص المعني ببيلاروسيا حاسماً بالنسبة للمجتمع المدني، الذي تقلصت خياراته للسعي إلى الإنصاف عن انتهاكات حقوق الإنسان على المستوى الدولي في الآونة الأخيرة؛ بعدما انسحبت بيلاروسيا من البروتوكول الاختياري الأول للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

نرحب باعتماد القرار الذي قدمته كولومبيا الذي يسعى إلى تعزيز التعاون التقني لتنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والتعايش في تقريرها (نتطلع إلى مستقبل ينعم بالسلام). يسلط القرار الضوء على النتائج التي توصل إليها تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان والتي تفيد بأن العنف يؤثر بشكل غير متناسب، من جملة أمور أخرى، على المدافعين عن حقوق الإنسان، والشعوب الأصلية، والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، وقيادات الفلاحين، والنساء والفتيات، وكذلك الأشخاص على أساس ميولهم الجنسية أو هويتهم الجنسية. ومع ذلك، نأسف لأن باكستان، نيابة عن منظمة التعاون الإسلامي باستثناء ألبانيا، قدمت تعديلًا لإزالة الإشارة إلى "الميول الجنسية والهوية الجنسية"، وبذلك لم تحترم قرار كولومبيا بالاعتراف باستضعاف السكان داخل أراضيها، ويعني أنه تم إجراء تصويت على القرار.

يتماشى القرار المعزز هذا العام بشأن إريتريا مع مطالبة المجتمع المدني بالتصدي بشكل موضوعي للانتهاكات التي ترتكبها السلطات الإريترية في الداخل والخارج، وتجاوزها القرارات الإجرائية التي تمدد ولاية المقرر الخاص. وفي هذا السياق، نشجع الدول على المضي قدمًا في العام المقبل واستعادة القرارات الموضوعية بالكامل بشأن حالة حقوق الإنسان في إريتريا، كما كانت القاعدة قبل عام 2019. وبالمثل نرحب باعتماد قرار البند 10 بشأن أوكرانيا، والحفاظ على حوارات المجلس المنتظمة مع المفوض السامي بشأن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا. إن عمل مكتب المفوض السامي في أوكرانيا بالغ الأهمية، وهو مكمل لعمل لجنة التحقيق الدولية بشأن أوكرانيا، ومن المهم أن يظل مجلس حقوق الإنسان على اطلاع بهذا العمل.

بينما نعتقد أن القرار بشأن الروهينجا والأقليات الأخرى في ميانمار هو خطوة مهمة للحفاظ على وضع الروهينجا والأقليات الأخرى في ميانمار على رأس جدول أعمال المجلس، إلا أننا نأسف لأن القرار فشل في عكس حقيقة الوضع على الأرض في ميانمار خاصة بعد الانقلاب العسكري في 1 فبراير 2021. إن الدعوة إلى البدء فورًا في إعادة اللاجئين الروهينغا إلى أوطانهم ينطوي على تناقض مباشر مع استنتاجات وتوصيات المقرر الخاص والمفوض السامي وكذلك الروهينجا أنفسهم بأن ظروف العودة الآمنة والطوعية والكريمة والمستدامة للروهينغيا غير موجودة في ميانمار، وأن عودتهم في ظل الظروف الحالية يمكن أن تؤدي إلى تكرار العنف الذي أدى إلى نزوحهم.

أما عقد جلسة خاصة بشأن السودان في 11 مايو 2023، فيجب أن يُنظر إليه باعتباره بداية لقرارات أقوى. فمن جهته، سيواصل المجتمع المدني الضغط من أجل تشكيل آلية تحقيق أممية، وهذا أقل ما يمكن أن يفعله المجلس من أجل الضحايا والناجين من الصراع والانتهاكات والتجاوزات التي ارتكبت في البلاد في العقود الثلاثة الماضية. كما سيواصل تسليط الضوء على الحاجة إلى استجابة شاملة من قبل المجتمع الدولي. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد، أن البيان الختامي للاجتماع الأول لأعضاء المجموعة الرباعية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لحل الوضع السودان قد طالب قمة القوة الاحتياطية لشرق إفريقيا (EASF) بـ : "حماية المدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية والتزامهم بالعمل عن كثب مع المجتمع الدولي لوضع آلية قوية للمراقبة والمساءلة من شأنها أن تعزيز فرصة تقديم الجناة للعدالة."

أننا نأسف للفشل المستمر لهذا المجلس في الاستجابة بشكل هادف لحالة حقوق الإنسان في الصين، مما يقوض تدريجيًا مصداقيته وقدرته على فحص البلدان على أساس وثائق الأمم المتحدة الموضوعية والحيادية، بما في ذلك تقرير مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في شينجيانغ. كما نأسف لفشل مكتب الأمم المتحدة المشترك المعني بمنع الإبادة الجماعية ومسئولية الحماية في التصرف بما يتماشى مع ولايته بشأن الإحالة التاريخية للجنة القضاء على التمييز العنصري للوضع في شينجيانغ، مما أضعف هيكل الأمم المتحدة لمنع الإبادة الجماعية.

لقد قدمت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولجنة القضاء على التمييز العنصري، ومفوضية السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة العمل الدولية، وكذلك الإجراءات الخاصة، من خلال ثلاثة بيانات مشتركة، وما يقرب من 30 بيانًا صحفيًا و100 رسالة إلى الحكومة منذ عام 2018، أدلة أكثر من كافية تشير إلى انتهاكات حقوق الإنسان المنهجية واسعة النطاق في الصين. وما زال المجلس غير قادر على اتخاذ إجراءات على أسس ومعايير موضوعية، على نحو يُشعر الجناة الآخرين بالقدرة على مواصلة ارتكاب جرائمهم، معتمدين على صمت المجلس. نكرر دعوتنا لجميع أعضاء المجلس لدعم اعتماد قرار بتشكيل ولاية للأمم المتحدة لرصد حالة حقوق الإنسان في الصين وتقديم تقرير عنها.

كما نأسف لأن المجلس فشل في الاستجابة بشكل مناسب لتطورات الوضع في مصر. منذ البيان المشترك الذي أصدرته الدول في مارس 2021 في المجلس، لم يطرأ أي تحسن ملحوظ على حالة حقوق الإنسان في مصر، رغم إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان والحوار الوطني. لقد أخفقت الحكومة المصرية بشكل كاف في معالجة المخاوف الجادة المتكررة التي أعرب عنها خبراء الإجراءات الخاصة بالأمم المتحدة، لا سيما تلك المتعلقة بالتعريف الواسع لـ "الإرهاب"، وما يسفر عنه من خلط بين العصيان المدني والمعارضة السلمية وبين الإرهاب. وكانت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان قد أعربت عن مخاوفها "من توظيف هذه القوانين، بالاقتران مع التشريعات المقيدة للحريات الأساسية، لإسكات المعارضين الفعليين أو المفترضين، بمن فيهم المتظاهرين السلميين والمحامين والصحفيين والنشطاء السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان." ودعت منظمات المجتمع المدني المصرية والدولية المجلس إلى تشكيل آلية للرصد والإبلاغ عن حالة حقوق الإنسان في مصر، وتطبيق معايير موضوعية في ضوء افتقار الحكومة المصرية المطلق للإرادة الحقيقية للاعتراف، ناهيك عن معالجة، أزمة حقوق الإنسان المتجذرة في البلاد.

نأسف لإخفاق المجلس المتكرر في معالجة الوضع في الهند، بما في ذلك تنفيذ ولايته الوقائية فيما يتعلق بالتصعيد المحتمل للعنف بحق الأقليات الدينية والداليت والأديفاسي إلى حد الجرائم الجماعية، فضلاً عن خطاب الكراهية غير الخاضع للرقابة، والتحريض على العنف من قبل القادة القوميين الهندوس. ويعد أحدث مثال على ذلك هو العنف الطائفي المستمر في ولاية مانيبور في الشمال الشرقي للبلاد. وفي هذا السياق، نّذكر المجلس بأن هه التطورات تتزامن مع التراجع الممنهج للحريات الأساسية وسيادة القانون والمؤسسات المستقلة وكذلك التجريم والمضايقة والترهيب المستمر للمدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء والصحفيين والمعارضين، واستهداف منظمات المجتمع المدني باستخدام ذريعة الأمن القومي ومكافحة الإرهاب. إن صمت المجلس يزيد من الإفلات من العقاب ويجعل المجتمع الدولي متواطئا.

نأسف لأن المجلس فشل في الاستجابة بشكل مناسب للوضع في المملكة العربية السعودية. فرغم "التبييض الدبلوماسي" المستمر لولي العهد والحاكم الفعلي محمد بن سلمان، يستمر ويتنامى قمع السلطات السعودية. فحسب منظمة القسط، اتسع هذا القمع لينطوي على اتجاهات جديدة منها، على سبيل المثال لا الحصر: المزيد من الأحكام القاسية بحق النشطاء لمجرد استخدامهم السلمي لوسائل التواصل الاجتماعي، مثل الناشطات سلمى الشهاب (27 عامًا) وفاطمة الشواربي (30 عامًا) والسكينة العيثان (40 عامًا)، واستمرار احتجاز سجناء الرأي لما بعد انتهاء مدة عقوبتهم، وبعضهم ما زال محتجزًا بمعزل عن العالم الخارجي مثل المدافعين عن حقوق الإنسان محمد القحطاني وعيسى النخيفي. هذا إلى جانب تطورات رجعية فيما يتعلق بعقوبة الإعدام، وإصدار موجة جديدة من أحكام الإعدام وتزايد عمليات تنفيذه (تم إعدام 47 شخصًا في الفترة من مارس إلى مايو 2023)، مما يثير المخاوف بشأن تنفيذ المزيد منها بحق العديد من الشباب المعرضين لخطر الإعدام على خلفية اتهامات بارتكابهم جرائم عندما كانوا قصر. أننا ندعو المجلس إلى الاستجابة لنداءات المنظمات غير الحكومية من جميع أنحاء العالم لتشكيل آلية للرصد والإبلاغ عن حالة حقوق الإنسان المتدهورة باستمرار في المملكة العربية السعودية.

نأسف لأن المجلس فشل في ممارسة ولايته الوقائية ومعالجة تدهور حالة حقوق الإنسان في تونس. وكانت منظمات المجتمع المدني والمفوض السامي والإجراءات الخاصة قد أعربوا عن قلقهم إزاء النمط المتصاعد لانتهاكات حقوق الإنسان والوضع المتدهور بسرعة في تونس، بعد استيلاء الرئيس قيس سعيد على السلطة في 25 يوليو 2021 وتقويض سيادة القانون، والهجمات على استقلال القضاء، والانتقام من القضاة المستقلين وجمعيات المحامين والقضاة، وقمع المعارضة السياسية السلمية والاستخدام

التعسفي لقانون "مكافحة الإرهاب" في الملاحقات القضائية المسيسة، فضلاً عن الاعتداءات على حرية التعبير وتهديد حرية تكوين الجمعيات.

استمرت موجة الاعتقالات التي بدأت في فبراير 2022 لتشمل ما لا يقل عن 40 عضوًا من أعضاء المعارضة السياسية السلمية. وفي 21 فبراير 2023، أدلى الرئيس سعيّد بتصريحات تحريضية أثارت موجة من العنف والاضطهاد ضد السود - بما في ذلك الاعتداءات والإخلاء بإجراءات موجزة - ضد المواطنين الأفارقة، بمن فيهم المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين. واعتقلت الشرطة بشكل عشوائي ما لا يقل عن 850 مواطنًا أفريقيًا، بين فبراير وأوائل مارس 202، استناداً على هذا التنميط العنصري. ومنذ 2 يوليو 2023، طردت قوات الأمن التونسية بشكل جماعي مئات المهاجرين وطالبي اللجوء الأفارقة السود إلى الحدود التونسية الليبية دون أي إجراءات قانونية واجبة، وقد أفادت التقارير بتعرضهم للضرب والاعتداءات الجنسية. وكان المفوض السامي قد تطرق للوضع المتدهور في تونس في آخر ثلاث تحديثات عالمية لمجلس حقوق الإنسان. وأصدرت الإجراءات الخاصة ما لا يقل عن 8 بلاغات في أقل من عام تسلط الضوء على الاعتداءات المستمرة على استقلال القضاء، وعلى حرية التعبير والتجمع. ورغم حقيقة أن تونس وجهت عام 2011 دعوة دائمة لجميع الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة بالزيارة، واستقبلت 16 زيارة منذ ذلك الحين، فإن تأجيل تونس الأخير لزيارة المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين، هو علامة أخرى على ابتعاد تونس عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان وتدهور مستويات التعاون.